استعرض مسودة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية:

الحوشبي يؤكد أهمية الاستراتيجية في مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغيرات المناخية

■ صنعاء/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بصنعاء برئاسة وزيرالزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي والمدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي رندا ابو الحسن مسودة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية في اليمن.

وتطرق الاجتماع إلى نتائج تحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية والرؤية الاستراتيجية والأهداف، وكذا الاستراتيجيات المختلفة للقطاعات الفرعية والتي تشمل الخضر والفواكه والحبوب والأعلاف والإنتاج الحيواني إضافة إلى القطاعات المترابطة بين القطاعات الفرعية والقطاعات الزراعية الأخرى.

كما جرى مناقشة خطة العمل التنفيذية والبرامج والمشاريع المطلوبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية في اليمن.

وفي الاجتماع أشاد وزير الزراعة والري بدعم المانحين لمسارات التنمية في اليمن لاسيما في القطاع الزراعي وبما يعزز من دوره في توفير الأمن الغذائي .. لافتا إلى أهمية الاستراتيجية في التركيز على دعم المحاصيل الغذائية المختلفة وتنمية قطاعات الخدمات الزراعية والإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي إضافة إلى الهيئة العامة للبحوث الزراعية واشراكها في مجال الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية.

ونوه بدور الهيئة العامة للبحوث الزراعية في دعم جهود التنمية الزراعية في اليمن من خلال تبني التقنيات الزراعية المساهمة في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة .. مشيرا إلى أهمية الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ودورها في مساندة جهود اليمن في مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغيرات المناخية وارتفاع أسعار الحبوب عالميا ومواجهة الجفاف.

من جانبه أوضح مدير برنامج دعم التنوع الاقتصادي قطاع الزراعة المهندس صادق النبهاني أن الاستراتيجية تتضمن تقديم رؤية عن الوضع الراهن للقطاع الزراعي في اليمن والمشاكل الزراعية والتحديات التي تواجه القطاع فضلا عندور الزراعة في الاقتصاد الوطني.

وأشار النبهاني إلى أن محدودية الموارد المائية ومشكلة الأمن الغذائي منابرز التحديات التي تواجه الزراعة في اليمن وخاصة في مجالات التسويق وزيادة إنتاجية القات وتوسعه على حساب زراعة المحاصيل الغذائية وكذا غياب تطبيق مقاييس الجودة والسلامة وأخرى تتعلق بشحة التمويل وضعف التصدير.

حضر الاجتماع منسقة برنامج دعم التنوع الاقتصادي في اليمن الدكتورة هبة أحمد والخبير الدولي في القطاع الزراعي جون اوكونيل ومدراء عموم الإدارات بالقطاعات الزراعية المختلفة.

تفعيل قنوات التواصل بين غرفتي التجارة اليمنية والسعودية

■ أمانة العاصمة/سبأ

ناقش مدير عام الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة محمد زيد المهلا أمس مع الملحق التجاري في السفارة السعودية محمد حمد الطعيمي، علاقات التعاون التجارية والاستثمارية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها، وتطرق اللقاء إلى آلية تفعيل قنوات التواصل التجاري والاقتصادي بين الغرفة التجارية والصناعية اليمنية والغرف التجارية بالمملكة بما يخدم علاقات الشراكة والاسهام في تعزيز مجالات التعاون التجاري.

وفي اللقاء أكد مدير عام الغرفة الحرص على استضافة رجال أعمال سعوديين وتعريفهم لفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن وكذا قانون الاستثمار الجديد الذي أتاح مزايا عديدة للمستثمرين الخارجيين .

وأبدى المهلا استعداد غرفة تجارة وصناعة الأمانة تسهيل مهام الملحق التجاري السعودي، وحل بعض الاشكاليات التي من شأنها إعاقة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين.. مؤكدا انه سيتم التوقيع على اتفاقية تسهيل استحقاق الحصول على تأشيرة للتجار اليمنيين للدخول إلى المملكة العربية السعودية لتنشيط التبادل التجاري والصناعي فيها.

وأشار المهلا إلى أهمية تبادل الزيارات بين الوفود التجارية في البلدين لما من شأنه زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري في كافة المجالات التجارية والصناعية والسياحية.

من جانبه أكد الملحق التجاري بالسفارة السعودية الحرص على تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين البلدين الشقيقين بما يكفل توسيع مساحة النشاط وزيادة حجم التبادل التجاري بين اليمن والسعودية.

وأشار إلى ضرورة فتح قنوات التواصل المباشر بين الغرف التجارية بالمملكة ونظيرتها في اليمن بما يسهم في تحسين مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين ويخدم المصالح المشتركة للبلدين.

حضر اللقاء مستشار الغرفة أحمد العبادي.

إعداد كشوفات لـ٣٨ ألفاً و٣٠٠ حالة ضمان اجتماعي

تفعيل الرقابة والتفتيش على السلع بمحافظة عمران

■ عمران/سبأ

ناقش اجتماع أمس لمكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عمران برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة صالح المخلوس الأوضاع التموينية بالمحافظة وسير عمليات الرقابة والتفتيش على السلع.

وأكد الاجتماع على ضرورة تكثيف حملات التفتيش على المحلات التجارية والافران ومحطات المشتقات النفطية وضبط أية مخالفات.

تطرق الاجتماع على ما تم ضبطه من مخالفات تموينية ومواد غذائية فاسدة والتي تم اتلافها خلال الأيام الماضية إضافة إلى ضبط عدد من أصحاب محطات الوقود المحتكرة.

وحث المخلوس إدارة مكتب الصناعة على المراقبة محلات بيع الغاز وضبط المخالفات التموينية والعمل على مراقبة الأسعار والرفع بأية مخالفات لاتخاذ الإجراءات القانونية.

من جانب آخر وجه أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عمران صالح زمام المخلوس مكتب صندوق الرعاية الاجتماعية بسرعة اعداد كشوفات لـ٣٨ ألفاً و٣٠٠حالة ضمان لاعتمادها ضمن الحالات المقدمة من فخامة رئيس الجمهورية.

وشدد المخلوس على إدارة الصندوق للاضطلاع بدورها الفاعل بمسئولية كاملة تجاه عملية اعتماد الحالات وصرفها على مستحقي الضمان الاجتماعي من الأسر والحالات الفقيرة في المحافظة والتي تسهم في تحقيق الإعانة الحياتية لتلك الأسر.

من جانبه أكد مدير عام صندوق الرعاية أحمد عبدالكريم الاكوع أن الصندوق سيشرع في تنفيذ التوجيهات وتوزيع الحالات الجديدة على مختلف الأسر والحالات المستحقة في عموم مديريات ومناطق المحافظة باعتبار ذلك مسئولية اجتماعية ووطنية.

دور القطاع الخاص في استيعاب مخرجات التعليم الفني للتخفيف من البطالة والفقر في ندوة الشهر القادم

■ الثورة / شوقي العباسي

تنظم مؤسسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية EDF الشهر القادم ندوة تناقش فيها مع القطاع الخاص والجهات الحكومية وغير الحكومية بمحافظة حجة دور القطاع الخاص اليمني والخليجي في استيعاب مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني من خريجي المعاهد التقنية الصناعية وكليات المجتمع.

وأوضح رئيس المؤسسة الأخ عيسى الراجحي أن النقاش يأتي استجابة للحاجة الملحة لاستيعاب الشباب وتوظيف طاقاتهم وقدراتهم في عملية التنمية وتوسيع دائرة التدريب المهني والتعليم الفني كونه أحد أهم المخارج العملية من البطالة المتزايدة في أوساط الشباب، كما أن تأهيل واستيعاب الشباب يساهم في حفظ الأمن القومي لليمن وجيرانه باعتبار العاطلين هم الوقود الحقيقي للكثير من عمليات التخريب والعنف والجريمة.

وأشار إلى أن الندوة التي تعقد برعاية وزير التعليم الفني والتدريب المهني ومحافظ محافظة حجة ستركز على أسباب ضعف استيعاب القطاع الخاص في المحافظة للخريجين والخريجات. والحلول والمعالجات العملية والبات تطبيقها بالإضافة إلى تقديم عدد من أوراق العمل سيقدمها نخبة من الاقتصاديين ورجال الأعمال والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة للخروج بأفكار واليات عمل واضحة من شأنها استثمار الطاقات البشرية خصوصاً من فئة الشباب العاطلين وتحويلهم إلى قدرات إنتاجية تساهم بصورة مباشرة في عملية التنمية.

أكد أن ما نشرته بعض وسائل الإعلام مزاعم كاذبة

الجبري ينفي سماح مشروع قانون الاتصالات بالتنصت على المكالمات

■ صنعاء/سبأ

نفى وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري الأنباء التي نشرتها بعض وسائل الإعلام حول مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات المقر من الحكومة، والذي يناقش حالياً في مجلس النواب والتي زعمت فيها بأن مشروع القانون يهدف إلى السماح بالتصنت على مكالمات المواطنين.

وقال الوزير الجبري لـ"سبأ": إن هذه مزاعم كاذبة لا أساس من الصحة وتقف وراء ترديدها جهات مستفيدة لا تريد للقانون أن يرى النور ويتم تنفيذه، موضحاً أن نصوص القانون ستناقش في مجلس النواب وهي واضحة ولا لبس فيها أو غموض كما لا يوجد فيها بأي صورة كانت ما يشير إلى ما جاء في تلك الأنباء المغلوطة.

وأضاف: إن مشروع القانون يهدف في الأساس إلى تنظيم قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات ونشر جميع خدماتها على نحو يواكب تطور وسائل التقنية ويلبي جميع احتياجات المستفيدين بأنسب الأسعار ويشجع الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا المجال في إطار قواعد المنافسة الحرة وعلى الأخص ضمان توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى جميع مناطق الجمهورية، بما فيها مناطق التوسع الاقتصادي والعمراني والمناطق الحضرية والريفية والنائية، وكذا ضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددي وتعظيم العائد منه طبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

وبين الوزير الجبري أن مشروع القانون يهدف إلى تفعيل دور قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل أمام الشباب إلى جانب تحقيق برامج الكفاءة الفنية والاقتصادية لمختلف خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحماية المستفيدين، بالإضافة إلى ضمان الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات التي صادقت عليها اليمن وفقاً لأحكام الدستور.

واستطرد قائلاً: كما يهدف القانون إلى إعادة هيكلة الوزارة ومهامها وإنشاء هيئة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات يناط بها مهام تنظيم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفقا للسياسة العامة المقدمة من الوزارة والمقرة من مجلس الوزراء وبحيث يتم الفصل بين رسم السياسات والإشراف والتنظيم وتشغيل شبكات الاتصالات.

ومضى قائلاً: وعلى العكس تماما مما جاء في تلك المزاعم فإن مشروع القانون يحدد كثيرا من الصلاحيات والاختصاصات والمهام الممنوحة للوزير أو الوزارة في القانون الحالي وياتي تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية وبرنامجه الانتخابي في تعزيز اللامركزية المالية والإدارية وتنفيذ أجندة الإصلاحات.

وأكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أن مشروع القانون لا يمكن أن يتجاوز بأي حال من الأحوال دستور الجمهورية اليمنية.. مبيناً أن المادة ٤٩ من مشروع القانون أكدت أن سرية المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة والمعلومات مكفولة ولا يجوز الاطلاع عليها أو الاستماع إليها أو تسجيلها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبحكم قضائي.

ودعا الوزير الجبري وسائل الإعلام إلى التأكد والتحري من صحة المعلومات التي ترد إليها قبل نشرها بصفتها السلطة الرابعة.. مستغربا أن تقدم بعض وسائل الإعلام على نشر مثل تلك المزاعم المغلوطة حول هذا القانون دون أن تكلف نفسها بقراءة المشروع المعروض حالياً على البرلمان أو تتواصل مع المسؤولين في وزارة الاتصالات للتأكد من صحتها.

تكلفتها ١٥ مليون دولار مقدمة من سلطنة عمان:

فتح مظاريف مشروع توسعة محطة تحويل مارب الكهربائية

■ الثورة/خليل المعلمي

جرى أمس في المؤسسة العامة للكهرباء فتح مظاريف المناقصة رقم ٢٠١٠/٥٢م والخاص بتوسعة محطة التحويل الواقعة في مارب والتي تقوم بنقل الطاقة الكهربائية من محطة مارب الغازية إلى محطة التحويل في بني الحارث بصنعاء.

وفي تصريح لـ «الثورة» أشار المهندس عبدالعزيز محمد أحمد نائب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء لشؤون التوليد إلى أهمية هذا المشروع الذي سيتزامن مع تنفيذ مشروع المرحلة الثانية من محطة مارب الغازية.

مثمناً جهود الأشقاء في سلطنة عمان في تمويل هذا المشروع بواقع ١٥ مليون دولار.

وأضاف: لقد تقدمت ثلاث شركات بعروضها من أصل ست عشرة شركة قامت بشراء العطاء، ونوه في ختام تصريحه إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ هذا المشروع كي يواكب التوسع الحاصل في التوليد في محطة مارب الغازية المرحلة الثانية.

إعلان لشغل وظيفة مدير المشاريع الخاصة ضمن وحدة التطوير في بنك التسليف التعاون والزراعي (CAC BANK)

■ اسم المشروع: وحدة تطوير المشروعات الخاصة .
■ اسم الوظيفة: مدير المشاريع الخاصة.
■ مدة المهمة : سنة واحدة قابلة للتجديد
■ مركز العمل: مدينة صنعاء مع القيام بزيارات دورية لفروع البنك والمؤسسات ذات العلاقة داخل اوخارج العاصمة عند الحاجة وبحسب مقتضيات العمل بالمشروع .

وصف المشروع وخلفيته:-

- يقوم بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) حالياً بتنفيذ مشروع شامل للتطوير والتحديث لضمن إعادة هيكلته بما يتناسب مع طموح البنك وخطته الاستراتيجية المقره حتى ٢٠١٢ م.
- وبما أن مشروع إعادة الهيكلة قد اكمل المرحلة الاولى فإن قيادة كاك بنك قررت البدء في المرحلة الثانية من المشروع وانشاء وحدة لتطوير المشروعات الخاصة والكبيرة وبغرض مواصلة الاشراف على بعض الجوانب التطبيقية الهامة بما يخص المخرجات المقره والجاري تنفيذها من قبل القطاعات المستحدثه ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنك و المقر من قبل مجلس الاداره - فإنه قد تم استحداث وظيفة مدير المشاريع الخاصه ضمن هذه الوحده - وعليه يعلن البنك عن حاجته لخبير متخصص لشغل هذه الوظيفة وتحت إدارة و توجيه رئيس مجلس إدارة البنك ولجنة تسيير وحدة التطوير.

المهام والواجبات الرئيسية للوظيفة:-

- المشاركة في عضوية لجنة التسيير والقيام بكل مايترتب على العضوية فيها من مهام.
- المشاركة في عملية اختيار مدراء المشاريع ضمن لجنة المقابلة.
- الاشراف على مدراء المشاريع ومساعدتهم في وضع الخطط التنفيذية لمشاريعهم.
- اعداد تقارير عن تقييم مدراء المشاريع واقتراح توصيات تحسين ادائهم .
- رفع التقارير الدورية للجنة التسيير عن معدلات انجاز المشاريع القائمة تحت التنفيذ.
- مساعدة قطاعات البنك في تطبيق مخرجات المرحلة الاولى التي تواجه معوقات في تنفيذها وبما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للبنك .

المواصفات والشروط المطلوبة لشغل الوظيفة:-

- خبرة لا تقل عن عشر سنوات في المجال المصرفي منها اربع سنوات في مراكز قيادية.
- مؤهل لا يقل عن البكالوريوس في مجال المحاسبة/ العلوم المالية والمصرفية أو التجارة أو إدارة الأعمال /الاقتصاد ويفضل من يحوز على شهادات عليا.
- خبرة لا تقل عن أربع سنوات في إدارة المشاريع.
- معرفة عميقة في مجال الأعمال المصرفية والمؤسسات المالية .
- توفر مهارات التحليل وترتيب الأولويات وحل المشاكل.
- القدرة على حسن تنظيم الأعمال والمسؤوليات وإدارة المرؤوسين وتحفيزهم.
- قدرة عالية على التعامل مع الحاسب الآلي وخصوصاً التطبيقات الخاصة بإدارة المشاريع.
- مهارات عالية في التواصل باللغة الإنجليزية كتابة ونطقاً.

الفترة المحددة لاستقبال طلبات المتقدمين لهذه الوظيفة ثلاثون يوما تبدأ من تاريخ ٢٠١١/٢/١٥م إلى ٢٠١١/٣/١٥م

ترسل الطلبات والاستفسارات إلى بريدنا الالكتروني التالي: res.project@cacbank.com.ye

أو تسلم لمقر المشروع الكائن بمبنى بنك التسليف التعاوني والزراعي(كاك بنك) شارع الزبيري الدور الثالث شقة (٣٠٩) عناية:

- الأستاذ/محمد عثمان الاغبري - المنسق العام للمشروع
أو الأخ/محمد صالح القفيلي - مسئول الاتصال والتنسيق

ولمزيد من الإيضاح يمكنكم الدخول على موقعنا الالكتروني :
www.cacbank.com.ye